Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

اعتناء علماء الحديث بنقد السند نقدا دقيقا واسعًا حقيقة لا يمارى فيها أحد . وآثارهم تشهد بذلك الاهتمام أما نقد المتن فلم يبلغ عشر معشار نقد السند ، وهذه حقيقة ، لا يمارى فيها أحد كذلك .

ففى نقد السند تتبعوا الرواة واحدًا واحدًا ، حتى لكأنهم كانوا يرونهم رأي العين .

أما فى نقد المتن ، فقد وضعوا قواعد كلية ضابطة يمكن بمراعاتها معرفة الحديث المقبول ، ومعرفة الحديث المردود . فهم – أعنى علماء الحديث – لم يهملوا نقد المتن كلية ، بل لهم فيه عمل حكيم محمود ، وإن جحده الجاحدون فليس ما تقدم موضع جدل عندنا ، وإن كان كلام منكرى السنة يوهم بأن علماء الحديث لم ينقدوا المتون أي نقد واسعًا أو ضيقا .

لكن هل يؤاخذ علماء الحديث على هذا السلوك ؟ وهل عدم التوسع فى نقد المتون دليل على أن الأحاديث المروية عن النبى ﷺ بضاعة مغشوشة ، يجب اطراحها ونزع الثقة عنها ؟!

وفي الرد على هذين السؤالين نقول فى إيجاز شديد :

لا يؤاخذ علماء الحديث على توسعهم فى نقد الأسانيد ، وقلته فى نقد المتون ، لأن لكل من الأمرين ما يقتضيه .

لأن النقد الأول موضوعه الرجال الذين تسلسلت الرواية عنهم ، وهم لا يحصون عدداً . فالحديث الواحد يكون فى سنده عشرة رجال أو أقل أو أكثر . ولا بد من فحص كل واحد منهم فإذا فرضنا أن (أ) كتب مصنفا فى الحديث خرَّج فيه ألف حديث ، وكان متوسط السند خمسة رواة فى كل حديث فمعنى هذا أنه لابد أن يكون لديه دراية بسيرة خمسة آلاف رجل . وليس هذا بالأمر السهل اليسير ، ومعرفة سيرة هؤلاء الرواة كلهم ضرورة لابد منها لتوثيق الحديث المروى ، ومعرفة لقبه :